مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 80 (من 19 إلى 26 يوليو 2014)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 3

أفغانستان مستاءة من عمليات باكستان في وزيرستان

- السياسة الأفغانية تتغير 4
- أفغانستان تنتقد العمليات الباكستانية على وزيرستان 5
- هل هذه العمليات تمثيلية؟ 5
- العمليات منذ البداية إلى الآن 6

أمن أفغانستان بين المؤامرات والاحتكار

- هجمات خاطفة مدمرة 7
- أزمة المؤسسات الأمنية 8
- تأثير المصالح والألعاب السياسية 9

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، مناقشة أحدث التطورات لعمليات القوات الباكستانية في وزيرستان الشمالية، مع الموقف الأخير للحكومة الأفغانية من هذه العمليات، ونناقش أيضا تدني مستوى الثقة الشعبية على القوات الأفغانية مع أسباب ذلك.

- منذ فترة والقوات الباكستانية تنفذ هجوما واسعا في وزيرستان الشمالية، لضرب حركة طالبان، وقد نزح إثر هذه العمليات مئات الآلاف من سكان هذه المنطقة، وسقط عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين. في البداية طلبت باكستان من الجانب الأفغاني مساعدة لجعل هذه العمليات ناجحة، وقد تمت زيارات ثنائية بين البلدين لمدارسة هذه القضية، و لكن الموقف الأفغاني تغيّر أخيرا، وقالت وزارة الخارجية الأفغانية إن عمليات الجيش الباكستاني في وزيرستان غير مقبولة لدى أفغانستان.

- وفي صعيد آخر، إن بعض الأحداث الأخيرة في أفغانستان، أثارت استياءً شعبيا، تجاه القوات الأفغانية، حيث شكى بعض زعماء القبائل سلوكَ هذه القوات إلى أعضاء البرلماني الأفغاني. ومن جانب آخر، فإن سكان بعض المناطق النائية يعتبرون تواجد قوات من عرقيات أخرى، وسلوكهم مع السكان المحليين في ظل الغياب الإعلامي، سببا للتضييق عليهم. إضافة إلى ذلك توجد هناك مخاوف شديدة من تصاعد عدد القتلى بين المدنيين أثناء المعارك، وقد ظهرت إثر أحداث كالحرب الأخيرة في ولاية هلمند، شكاوى من سكان مناطق بعيدة بخصوص القتل والتضييق من قبل القوات الأفغانية. في هذه الورقة التحليلية تمت مناقشة هذه المواضع، وإليكم التفاصيل:

أفغانستان مستاءة من عمليات باكستان في وزيرستان

قبل انقلاب عام 1978م، في أفغانستان، كانت الأنظمة الأفغانية الحاكمة مهتمة دوما بقضية القبائل التي تقع وراء "خط ديوراند"، وكانت تعتبر تدخل الحكومة الباكستانية في هذه القبائل تدخلا في شؤون شعب ينبغي أن يكون حرا، ومن هذا المنطلق كانت هذه الأنظمة تعترض على مثل هذه التدخلات. حينها كان الموقف الأفغاني يرمي إلى أن هذه المناطق الحدودية "محل نزاع" وقد فصلها من أفغانستان خط "ديوراند" والذي لا يُعتبر خطا حدوديا.

كانت الحكومة الأفغانية حينها، ترى نفسها راعية لحقوق البشتون والبلوش وحريتهم، وقد قضى عدد من زعماء هؤلاء فترة نفيهم من البلاد في أفغانستان.

حتى أثناء الحرب بين باكستان والهند عام 1971م، التي سببت انفصال بنغلاديش من باكستان، وإثر قصف القوات الهندية مناطق في إقليم سرحد، أبرزت أفغانستان قلقا للجانب الهندي، وكانت الحكومة الأفغانية تسمي هذه المناطق بـ"بشتونستان".

السياسة الأفغانية تتغير

يبدو الآن أن موقف أفغانستان من بشتونستان قد تغير، وأن باكستان نفسها وعلى أساس رغبة سكان هذه المناطق سمّتها بـ"خيبر بشتونخاه"، أما أفغانستان فقد تركت قضية بشتونستان منذ سنوات طويلة.

لقد تغيرت الأوضاع كثيرا على مر العقود الماضية، وخلافا للماضي فإن أفغانستان بدأت تنتقد الجانب الباكستاني لعدم تدخلها في قضايا التي تجري في المناطق القبلية وتؤثر سلبا على أفغانستان. وإن أفغانستان شكت لمرات عديدة إلى الجانب الباكستاني الاضطرابات التي تصل جذورها إلى "وراء الحدود"، وتعتبر باكستان هذه السياسة الأفغانية الجديدة تلويحا من الجانب الأفغاني على قبول "ديوراند" كخط حدودي رسمي بين البلدين.

أفغانستان تنتقد العمليات الباكستانية على وزيرستان

وبناءً على هذه السياسة الأفغانية الجديدة، عندما بدأت القوات الباكستانية عمليات عسكرية واسعة في وزيرستان، رحبت بها الحكومة الأفغانية، ولم تهتم أن هذا الموقف هو تغيير في السياسة الأفغانية الموروثة والتي تقتضي حماية حق الحرية للبشتون والبلوش وراء "خط ديوراند". بل وإن المسؤولين الأفغان يعترضون على صمت الحكومة الباكستانية، إزاء أنشطة حركة طالبان في إقليم بلوشستان الباكستاني، ويطلبون تنفيذ العمليات هناك أيضا.

الآن وبعد مضي أسابيع عدة من بدء العمليات العسكرية في زيرستان، تدعي الحكومة الأفغانية أن الجانب الباكستاني عمل تمثيلا في القضية، وتقصد بذلك أن باكستان إنما استهدفت خلال هذه العمليات حركة طالبان المعارضة لباكستان فقط، ولم تمس الشق المعارض لأفغانستان بسوء قط. ويسمي الجانب الأفغاني بهذا الخصوص "شبكة حقاني" تحديدا.

إن هذه العمليات أدّت إلى نزوح سكاني كبير، ويصل عدد النازحين من بيوتهم مليون شخص تقريبا، وعلى أساس تقارير محايدة قُتل وجُرح عدد كبير من المدنيين خلال هذه العمليات.

هل هذه العمليات تمثيلية؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب أن نمعن النظر فيما وراء كواليس هذه العمليات. إن الهدف من هذه العمليات كان ضرب مقار ومراكز لحركة طالبان، تتبع للملاّ فضل الله وتعمل بأوامره كزعيم لحركة طالبان باكستان. ويقال إن الملاّ فضل الله قد لجأ إلى منطاق نائية في ولاية كونر الأفغانية.

من جانبها لا تريد باكستان أن يستقر زعماء المعارضة خارج البلد، ويتمثل القلق الباكستاني الأكبر من تواجد معارضيها خارج البلد، في إمكانية بسط النفوذ الهندي بين المعارضة المسلحة، والتي يمكن أن تقع بوساطة أفغانية.

عندما قتل حكيم الله محسود الزعيم الأسبق لحركة طالبان باكستان، ظهر الخلاف بشأن انتخاب خليفة له. وكان في وزيرستان الشمالية زعماء أقوياء يريدون هذا المنصب. ومن جانب آخر فإن حركة طالبان باكستان انشعبت إلى مجموعات كثيرة، وهذا أمر جعل الوصول إلى أي توافق عام بينهم أمرا صعبا للغاية. ولذلك طلبوا مساعدة من زعيم حركة طالبان أفغانستان الملاّ محمد عمر وهو بدوره أيّد زعيم طالبان في سوات الملاّ فضل الله وقد انتخب هذا الأخير بعد ذلك زعيما لحركة طالبان باكستان. وكان خان سيد سجنان مرشحا آخر لهذا المنصب ولكن ميلانه إلى المساعدة مع الحكومة الباكستانية قلّ من حظه للوصول إلى زعامة الحركة، ولم يلق قبولا لدى قادتها. حتى إن حافظ جل بهادر الذي وقّع من قبل اتفاقية هدنة مع الحكومة الباكستانية خالف السيد سجنا. وعندما لم يثمر التقاتل بين سجنا ومؤيدي الملاّ فضل الله بدأت الحكومة الباكستانية شن العمليات العسكرية.

العمليات منذ البداية إلى الآن

قبل بدء العمليات ببضعة أيام، أعلنت القوات الباكستانية شن هجوم عسكري على وزيرستان الشمالية. حينها طلب حافظ جل بهادر من سكان هذه المنطاق أن يتوجهو إلى أفغانستان بدلا من النزوح إلى مناطق أخرى في باكستان، وهو أمر أقلق الجانب الباكستاني أكثر من ذي قبل.

جاء الخبر بشن هذه العمليات في وقت، كانت الحدود بين أفغانستان وباكستان مفتوحة، وقد عبر قبل بدء العمليات، كثير من المدنيين إلى الأراضي الأفغانية، وانتقل مهم مقاتلون كثيرون إلى مناطق آمنة في وزيرستان الجنوبية وإلى مناطق أخرى داخل أفغانستان مثل نورستان وكونر.

يرى المحللون العسكريون أن باكستان كان عليها أن تحاصر وزيرستان الشمالية قبل إعلان العمليات، وذلك لتمنع فرار المقاتلين، وهو أمر لم تفعله باكستان. ولنفس السبب تعتبر الحكومة الأفغانية هذه العمليات "انتقائية" وبل "تمثيلية".

وأما عن أي هجوم على "شبكة حقاني"، فينبغي القول بأن مراكز هذه المجموعة في "ميرانشا"، تخضع لسيطرة الجيش الباكستاني، والمدرسة التي أسسها مولوي جلال الدين حقاني وكانت نشطة في هذه المنطقة منذ أيام الجهاد الأفغاني ضد السوفيت، تبقى الآن مغلقة.

من جانب آخر، فإن باكستان التي حصلت على عتاد عسكري كبير من أمريكا، بعد استخدام الأخيرة لهذا العتاد في الحرب الدائرة في أفغانستان، كان عليها أن تنفذ عمليات في هذه المنطقة، ولكن فيما تدعي يوميا القوات الباكستانية انتصارات كبيرة على المتمردين في وزيرستان، لا يُسمح لوسائل الإعلام الحرة أن تنقل الواقع كما هو وبشكل محايد.

أمن أفغانستان بين المؤامرات والاحتكار

هجمات خاطفة مدمرة

فيما يتجه البلد نحو أزمة جرّاء الأوضاع والصراعات السياسية، فإن تصاعد وتيرة الاضطرابات الأمنية، والأحداث الخاطفة المشبوهة، ومعها موقف بعض القوات الأفغانية في بعض المناطق، وفقدان هذه القوات للتأيد الشعبي، أمور تقلق أوساط الشعب الأفغاني.

منذ سنوات عدة تستمر سلسلة قتل المدنيين من قبل القوات الأجنبية والأفغانية والمعارضة المسلحة وجهات أخرى، ومن جانب آخر وفي الآونة الأخيرة، نفذ عدو غير معلوم هجوما فتّاكا شرسا في "أرغون"، وفي صعيد متصل وقعت سلسلة من هجمات، وعلى المستوى الإقليمي تستمر العمليات المنهجة في وزيرستان الشمالية، وكل هذه الأحداث عرقلة كبيرة تم وضعها عمدا أمام الأمن الأفغاني في المستقبل.

بعد الهجوم الأمريكي على أفغانستان والعراق، تنقلب البلدان بين أوضاع أمنية سيّئة، وتعتبر الهجمات الخاطفة والتي تصنع الفوضى أسوء عمليات من نوعها، وهي هجمات خاطفة مدمرة.

وفي هذه الأوضاع يظهر ضعف المؤسسات الأمنية وتأثيرها، وكذلك النقائص الموجودة فيها، وعدم الاهتمام بهذه المؤسسات.

أزمة المؤسسات الأمنية

إن عدم الثقة على المؤسسات الأمنية الأفغانية، والفجوة بينها وبين الشعب يزدادان يوما بعد يوم، ولهذه المشكلة أسباب عدة.

مع أنه وفي السنوات الماضية، وتحت غطاء التدريب من قبل الأجانب ظهرت ادعاءات كبيرة بأن الجيش الأفغاني قد حصل على تدريب نسبي جيد، ولكن الحقائق الأرضية تشير بأن القوات الأفغانية، لا زالت غير مهنية، وإن أنشطتها وراء المدن الكبرى وفي مناطق كثيرة، سببت مضايقات للسكان.

إن اجراءات القوات الأفغانية ضد الشعب، وازدياد عدد قتلى المدنيين أثناء عمليات هذه القوات، أحدثت في أوساط الشعب انزجارا تجاه هذه القوات في السنوات الماضية، وبشكل أخص في الآونة الأخيرة. وكثيرا ما تمت جرائم القوات الأجنبية باسم القوات الأفغانية تحت غطاء "العمليات المشتركة".

من جانب آخر، إن تشكيل الشرطة المحلية والتي كانت تعرف سابقا ب"المليشيات" وبخطة أجنبية مدبرة، إلى جنب مؤسستي الشرطة والجيش، ومن ثم التغاضي عما تقوم به هذه القوات من جرائم، كبّرت الفجوة بين الحكومة الأفغانية والشعب. وقد سببت هذه التشكيلة في مناطق مختلفة عداوة بين القبائل، وهو أمر يُعتبر تهديدا لأمن البلد في المستقبل.

منذ الشهور الأولى من تشكيل الشرطة المحلية ظهرت تصريحات مقلقة بشأنها من المجتمع المدني، ومجموعات شعبية ومسؤولين. ففي ولاية كندز ظهرت مخالفة شعبية لقائدين من الشرطة المحلية، هما قدير ومير علم، وفي ولاية أروزكان رُفعت أصوات ضد اثنين آخرَيْن من قادة الشرطة المحلية هما حكيم شجاعي وعبدالصمد، وكانت على هؤلاء تهم بقتل الأبرياء، من الرجال والنساء والأطفال، ولكن لم يُتخذ أي إجراء لمحاكمة هؤلاء وقد يئس السكان المحليون من تقديم الشكوى إلى الحكومة المركزية.

إن الهجوم على المدنيين من قبل القوات الأفغانية وحتى من قبل المسؤولين في الأوضاع الهادية وفي حالات الحرب، وبعض أحداث قتل في الآونة الأخيرة، ومظالم هذه القوات في المناطق البعيدة، وأنشطة هذه القوات القسرية في هذه المناطق أحدثت نفرة لهم بين الشعب الأفغاني.

وإلى جانب ذلك، فإن افتقاد القوات الافغانية للدافع الأخلاقي أثناء العمل نقص طبيعي لهذه القوات، لأن عدد كبير من هذه القوات يقضون فترات العمل في مناطق بعيدة من أجل الرواتب فقط، ولذلك لا تتم وقاية من حدوث هجمات تديرها الحلقات التابعة للأجانب في أحيان كثيرة.

تأثير المصالح والألعاب السياسية

إن حصر تشكيل هذه القوات في مجرد هياكل عرقية أوجد عدم ثقة على هيكلية المؤسسات الأمنية لكها، وإضافة إلى ذلك، عندما انتشرت شائعة أفادت أن هذه القوات بدلا من أخذ موقف وطني محايد، تميل إلى الانضمام مع جهة دون جهة للوصول إلى سدة الحكم، فقد أثرت هذه القضية سلبا على السمعة الوطنية للقوات الأفغانية.

في مرحلة حكم كرزاي وبناءً على سياسة المصالح والمشاركة الوطنية، كان قطاع الأمن قيد احتكار بعض الجهات، وقد هدّدت هذه الجهات النظام في فترات حساسة وفي بعض الأحيان اتخذت إجراءات منافية لمصالح البلد العليا. وإلى جانب ذلك فإن كون هذه القوات غير مهنية، وعدم معرفتها للطرق المهنية تؤثر على ضعف الإدارة لدى القوات الأفغانية.

إن وجود العصبية والعنصرية بين عناصر الجيش الأفغاني، روّج في أوساطه عقلية الثأر، وسبب القتل والتضييق بين المدنيين في مناطق كثيرة، ولا تُرى لسد هذه الأزمة أية إجراءات لائقة.

مع أن بعض الأفغان كانوا يتوقعون نهاية عهد حكومة المصالح والمساومات، ومعها نهاية المؤسسات غير المهنية، وكانوا يأملون إصلاح مؤسسات الحكومة الأفغانية بتشكيل الحكومة الجديدة، ولكن كما يبدو فإن الحكومة القادمة لا تعدو إلا أن تكون حكومة على أساس المصالح الذاتية والمساومات، وإن التدخل الأجنبي يريد للحكومة الأفغانية أن تستمر على النمط الذي كانت عليه.

ما لم يقطع الشعب الأفغاني يد التدخل الأجنبي من بلدهم، وما لم يرفعوا خطوات جادة على صعيد المصالحة الوطنية وإحلال السلام، فإنهم سيظلون يفتكون ببعضهم البعض وسيذهبون ضحية لمصالح الأجانب. النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com – csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com

رقم الهاتف: (+93) 784089590